نحو فصل جديد في الاستثمار المؤثر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تسجيل مباشر لحلقة بودكاست

22 سبتمبر 2025 | مركز الشارقة للبحوث والابتكار | الشراقة، دولة الإمارات

في 22 سبتمبر 2025، استضافت مبادرة بيرل فعالية بعنوان "نحو فصل جديد في الاستثمار المؤثر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تم خلالها تسجيل حلقة مباشرة من بودكاست "إعادة صياغة العمل الخيري " الذي تُنتجه شبكة سيركل مينا، بمشاركة نافذ دقاق، الشريك الإداري في مؤسسة أنارا إيمباكب كابيتال، أول صندوق استثمار مؤثر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يركّز على مجالات التعليم وتغير المناخ والرفاه الإنساني.

تحظى شركة أنارا بدعم من نخبة مكاتب العائلات في المنطقة، وتسعى إلى الاستثمار في شركات ناشئة واعدة ضمن مراحل متقدمة من التأسيس والنمو. وهي الذراع الاستثماري لشركة الفنار للاستثمار الاجتماعي، وتستند إلى سجل حافل يمتد لعقدين في تمكين المبادرات الاجتماعية ودعم روّاد التغيير في العالم العربي.

وقد أبرزت الفعالية كيف أن الجمع بين الاستثمار المؤثر والعمل الخيري التمكيني والحوكمة الفعالة، يمكن أن يُسهم في ردم الفجوة بين التمويل والمجتمع، وتوليد حلول محلية مستدامة ذات أثر اجتماعي حقيقي.

المتحدثون:

- نافذ دقاق
  الشريك الإداري لشركة أنارا إمباكت كابيتال
- لويس ريدفيرز
  رئيسة التحرير لشبكة سيركل مينا

المحاور الرئيسية خلال الحوار:

1. **تتطلّب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجود صناديق استثمار مؤثرة ذات جذور محلية**

تتعرض القطاعات التي تحدد جودة الحياة مثل التعليم والمناخ والرفاه، إلى نقص حاد في التمويل في المنطقة، حيث تستقطب أقل من 5% من رأس المال المغامر مقارنة بحوالي 20% على الصعيد العالمي. وقد تميزت المساعدات الدولية أحيانًا بعدم الاستقرار والاعتماد على التوجهات المؤقتة، في حين يُرجّح أن يكون رأس المال المحلي أكثر تأصلاً ثقافيًا والتزامًا طويل الأمد. تمثل شركة **أنارة** تحوّلًا نحو الاستثمار المتعمّد المرتكز إقليميًا، والذي يجمع بين الانضباط التجاري والهدف الاجتماعي.

2. **الدور التمكيني للعمل الخيري**

تكمن قوة العمل الخيري في تمكين الأسواق بدلاً من محاولة استبدالها. عبر تقليل المخاطر على المشاريع الناشئة، وتوفير الدعم الفني، وتنمية قدرات المؤسسين والفرق، يسهم العمل الخيري في تمكين المؤسسات من التحرر من الاعتماد على المنح والتوجه نحو جذب الاستثمارات. ولا تشكل صناديق الاستثمار المؤثر الحل الكامل، بل تمثل جزءًا من هيكل تمويلي متكامل يشمل المنح، والتمويل التفضيلي، والديون، وحقوق الملكية.

3. تأسيس نظام بيئي للتعاون

يتطلب تحقيق التقدم الحقيقي وجود توافق على الأهداف المشتركة قبل البحث في أدوات التنفيذ. وتعمل خارطة سلسلة القيمة على تحديد التدخلات التي تستلزم دعمًا حكوميًا أو منحًا خيرية أو تمويلًا مخاطرًا. ويعتمد التعاون ضمن النظام البيئي على أسس من الثقة، والشفافية، والاستعداد لمشاركة المخاطر والمنافع.

نتائج عملية للمساهمين في العمل الخيري والمانحين

1. **إدارة المخاطر وتمكين المشاريع لجعلها قابلة للاستثمار :**يُمكن لرأس المال المتحمّل للخسائر الأولى، والضمانات، وبرامج الدعم الفني أن تسهم في جذب المستثمرين وتعزيز المشاريع في مراحلها الأكثر حساسية.
2. **الاستثمار في الكوادر ورأس المال الاجتماعي :**يحتاج المؤسسون إلى التوجيه، والتدريب، وبناء الشبكات، إلى جانب التمويل المباشر للمشاريع. ودعم تطوير القيادة وبناء القدرات التنظيمية يُعزّز الاستدامة ويعزز القدرة على الصمود.
3. **التمسك بنموذج التغيير :**يبدأ العمل بفهم المشكلة، ووضع خريطة طريق نحو تحقيق الأثر، وتنسيق نوعية التمويل المناسبة، مع الحفاظ على الأثر كعنصر مركزي.
4. **تمويل القضايا الأساسية**: بدلاً من الانجراف وراء الاتجاهات العالمية، ينبغي التركيز على التحديات الإقليمية المستمرة والأساسية.
5. **الاستثمار في تحالفات الممولين:** تحالفات الممولين المحليين توفر الاستقرار عبر المراحل وتقليل التقلبات المصاحبة للمساعدات المرتكزة على الاتجاهات المؤقتة. كما تخلق بيئة للتعلم المشترك وتعزز ثقافة الشفافية في العطاء الإقليمي، مما يسهم في بناء الثقة وتقوية التعاون ضمن النظام البيئي.
6. **تبسيط وصرامة قياس الأثر**: يعد قياس الأثر ضروريًا، لكنه يجب ألا يشكل عبئًا على رواد الأعمال. يمكن دعم ذلك من خلال خدمات مشتركة أو مديري أثر متخصصين، مع تركيز المؤسسين على عدد محدود من المؤشرات الفعالة.
7. **جسر التحول من المنح إلى نماذج استثمارية**: بعض المنظمات يمكن أن تنتقل من الاعتماد على المنح إلى نماذج أعمال مستدامة، في حين ينبغي للبعض الآخر الاستمرار في الاعتماد على المنح. يمكن للعمل الخيري أن يساعد في تقييم الجاهزية ودعم أدوات بديلة مثل المنح القابلة للاسترداد أو التمويل المبني على الإيرادات عند الحاجة. النظام البيئي السليم يسمح بتعدد المسارات وليس مسارًا واحدًا فقط.
8. **التفكير بنهج عالمي**: العديد من الحلول المنبثقة من المنطقة تحمل إمكانات كبيرة للتطبيق خارج حدودها الجغرافية. وعبر الدعم الفني والشراكات الاستراتيجية، يمكن للابتكارات التي نشأت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتوسع لتشمل إفريقيا وآسيا، نظرًا لتقارب التحديات. وتكمن الأولوية في دعم المشاريع ذات النماذج القابلة للتنقل، والتي تتمتع بالمرونة والملاءمة عبر بيئات متنوعة.

الرؤية الختامية

أظهرت المناقشة بوضوح أن رأس المال، بمفرده، لا يكفي لإحداث تغيير منهجي؛ بل إن الحوكمة هي التي تُحدث الفرق. والحوكمة لا تقتصر على الامتثال أو تكوين المجالس الإدارية، بل هي إطار من المبادئ والممارسات والعلاقات التي تحدد آليات توظيف رأس المال وسبل تفعيل التعاون بين الأطراف المعنية.

توفر الحوكمة الرشيدة الإطار الذي يسمح بتكامل العمل الخيري مع الاستثمار، بحيث يُسهم كل منهما في تعزيز أثر الآخر. كما تُرسّخ مبادئ الشفافية، وتعزز الثقة بين الفاعلين، وتضمن أن تكون القرارات فعالة اليوم، وقابلة للاستمرار غدًا. وإذا كان الاستثمار المؤثر يمثل الجسر الرابط بين رأس المال والمجتمع، فإن الحوكمة هي الهندسة التي تُشكّل هذا الجسر، وتُحدّد متانته واتجاهه وقدرته على حملنا نحو المستقبل.